

Ms ELCIM
Sommaire /Summary

الفهرس

البلد - 720 - 12/01/2006

عبود : سنضع برنامجا مرحليا لصناعة قوية

البلد - 720 - 12/01/2006

قراءة مبسطة لاتفاقية الشراكة اللبنانية الاوروبية

المستقبل - 2149 - 12/01/2006

عبود : سننفذ برنامجا على مراحل لتحقيق صناعة قوية ومنافسة

الأنوار - 15994 - 12/01/2006

عبود : جمعية الصناعيين ستضع برنامجا ينفذ على مراحل لدعم القطاع

البيرق - 15761 - 12/01/2006

عبود أكد استمرار التحرك لتحقيق خفض اكلاف الانتاج المرتفعة

الشرق - 17018 - 12/01/2006

جمعية الصناعيين تدعم السنيورة

السفير - 10293 - 12/01/2006

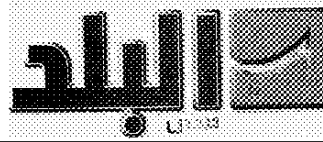
عبود : سنستكمل العام 2006 التحرك لتحقيق صناعة قوية تجابه التحديات

Lebanon Opportunities - 106 - 13/01/2006

Suite 1 - ELCIM encourages SMEs to focus on exports

Lebanon Opportunities - 106 - 13/01/2006

ELCIM encourages SMEs to focus on exports

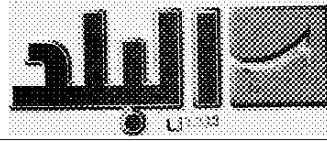


دعا الى وقف التجاذبات السياسية عبود: سنضع برنامجاً مرحلياً لصناعة قوية

أكد رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي عبود على استمرار الجمعية في العمل الدؤوب لدعم القطاع الصناعي وملاحقة المطالب المحقة مع المسؤولين كافة، وقال: "ان العام 2006 سنجعله عام استكمال التحرك توصلنا الى تحقيق مطالب الصناعيين، وخصوصاً اكلاف الانتاج المرتفعة التي يبرز تحت عبئها الصناعيون، وتنفيذ "صناعة لشباب لبنان 2010"، الذي تبناه وزير الصناعة بيار الجميل وأطلقه في أيلول من العام الماضي، والذي يشدد على أن الصناعة في لبنان ضرورة اقتصادية وهي الأساس في تنمية الاقتصاد الوطني وتلعب دوراً مهماً في تأمين فرص العمل".

برنامج مرحلي

وأكد عبود أن الجمعية ستضع برنامجاً ينفذ على مراحل لتحقيق صناعة قوية تجابه التحديات في الأسواق الحالية، وتفسح في المجال امام دخول الصادرات الصناعية الى الأسواق الخارجية، مع فتح أسواق جديدة لها عبر تعزيز مركز الصادرات وتحويله الى مركز لاطلاق النوعية، كما أن الجمعية ستعمل جاهدة وبالتنسيق مع القطاعات الانتاجية والهيئات الاقتصادية كافة الى معالجة القضايا الاقتصادية المطروحة. وهنا عبود رئيس وأعضاء غرفة بيروت لتسلمهم مهامهم الجديدة وتمنى لهم التوفيق والنجاح وان يستمر التنسيق مع الجمعية لما فيه خدمة مصالح الاقتصاد الوطني ككل والقطاع الصناعي بشكل خاص، ودعا الى وقف التجاذبات السياسية لخلق مناخات مستقرة تكون حافزاً لنشاط وعمل القطاعات ودافعاً قوياً لجلب الاستثمارات الخارجية لتوظيفها في المشاريع الانتاجية وفي مشاريع القطاع الصناعي اللبناني.



قراءة مبسطة لاتفاقية الشراكة اللبنانية- الأوروبية

• هلا عطية •

بناريخ 17 حزيران 2002، وقع لبنان اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي. هذه الاتفاقية، التي هي وليدة الشراكة الأوروبية-المتوسطة تحل محل اتفاق التعاون الموقع عام 1977 مع السوق الأوروبية المشتركة. إلا أن هذا اليوم التاريخي لم يكن بالضرورة "يوماً عظيماً" للبنان. بالمعنى الاقتصادي والسياسي العام كما اعتبره البعض، بقدر ما كان خياراً لا بد منه للبنان بالدرجة الأولى ولأوروبا أيضاً، والسؤال الذي يطرح على ضوء الوضع الراهن: أين تكمن أهمية سياسة الجوار الأوروبية؟ وما هي انعكاسات هذه الشراكة على الاقتصاد اللبناني؟

سلبات مزحلية

تحمل الشراكة خسارة ناتجة عن تحرير التجارة، فمن المحتمل أن تزداد نسبة الاستيراد من دول الاتحاد الأوروبي على حساب الاستيراد من دول أخرى بسبب تحرير التبادل التجاري. وما ينتج عنه من تدن في الأسعار بالنسبة إلى المستوردات من مصادر أخرى ما قد يؤدي من جهة إلى استيراد منتجات من نوعية متدنية، ومن جهة ثانية إلى مزيد من الانخفاض في العائدات الجمركية.

كما تهدد الشراكة الإنتاج الزراعي الوطني. فالقطاع الزراعي هو أكثر القطاعات تأثراً بصورة سلبية من تطبيق الاتفاقية، إذ أن التحرير التدريجي للتبادل التجاري وإلغاء سياسة دعم بعض المزارعات من شأنهما أن يؤديا إلى إلحاق ضرر واضح في المدى القريب بالقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية اللبنانية. هذا مع العلم بأن هناك عوائق وحواجز غير جمركية تواجهها الصادرات اللبنانية إلى الاتحاد الأوروبي، وهي مثقلة بالموصفات والمقاييس والشروط البيئية التي يصعب على لبنان تجاوزها في الوقت الحاضر. إضافة إلى انخفاض الإنتاج المحلي، أو منافسة المنتجات الأوروبية للمنتجات المحلية في ظل زوال الحماية الجمركية من شأنها أن تخفض الطلب على هذه المنتجات المحلية وفي ذلك تهديد للإنتاج المحلي بالنسبة إلى المؤسسات التي تستطيع الصمود في وجه المنافسة الأوروبية، مع ما يرافق ذلك من آثار اجتماعية مثل البطالة وتدني الدخل.

الفوائد والمكاسب

ولكن إن كان للاتفاقية بعض الأوجه السلبية على المدى القريب، فإنها من جهة ثانية تؤمن للبنان على المدى المتوسط والبعيد. مكاسب تفوق الانعكاسات السلبية، منها تحديث القوانين، فعلى لبنان أن يحدد العديد من قوانينه وأنظمتها لجعلها تتماشى مع متطلبات الاتفاقية، ومنها على سبيل الالتزام بالمقاييس والموصفات المعتمدة في الاتحاد الأوروبي، وذلك سيساعد لبنان لاحقاً في مسعاها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. كما تؤمن الشراكة توسيع الأسواق للمنتجات اللبنانية، فما لا شك فيه أن الاتفاقية ستفتح للمنتجات اللبنانية الصناعية والزراعية أسواقاً جديدة وكبيرة جداً، ما سيزيد في الطاقة الإنتاجية والتصديرية للاقتصاد اللبناني. إضافة إلى استفادة المستهلك اللبناني من المنافسة، فالتبادل التجاري الحر من شأنه أن يعزز مناخ المنافسة وذلك يؤدي إلى تحسين نوعية الإنتاج وتخفيض في الأسعار ما يعد بالنفع الأكيد على المستهلك اللبناني. إضافة إلى ذلك الاستفادة من برامج MEDA في إطار هذه الشراكة.

• باحثة في مركز دراسة الزراعات وسبل حلها (Cadmos) باريس

عبود: سننفذ برنامجاً على مراحل لتحقيق صناعة قوية ومنافسة

الإقتصادية كافة الى معالجة القضايا الاقتصادية المطروحة».

وقال «وهي بالمناسبة تتقدم من رئيس وأعضاء غرفة بيروت بالتهنئة لتسلمهم مهامهم الجديدة، متمنية لهم التوفيق والنجاح، وأن يستمر التنسيق مع الجمعية لما فيه خدمة مصالح الاقتصاد الوطني ككل والقطاع الصناعي بشكل خاص».

ودعا عبود الى وقف التجاذبات السياسية لخلق مناخات مستقرة تكون حافزاً لنشاط وعمل القطاعات ولتكون دافعاً قوياً لجلب الاستثمارات الخارجية لتوظيفها في المشاريع الإنتاجية وفي مشاريع القطاع الصناعي اللبناني».

وقال «يهم جمعية الصناعيين أن تؤكد وقوفها ودعمها الكلي للخطوات كافة التي يقوم بها الرئيس السنيورة وفريق عمله من الوزراء والمختصين من أجل المحافظة على استقرار الأوضاع ودفع المسيرة الاقتصادية والإنمائية في البلاد الى الأمام».

أكد رئيس جمعية الصناعيين فادي عبود تصميم الجمعية على ملاحقة مطالب الصناعيين المحقة مع المسؤولين كافة. وقال عبود في بيان أمس «إن العام ٢٠٠٦ سنجعله عام استكمال التحرك توصلنا الى تحقيق مطالب الصناعيين، خصوصاً تكاليف الإنتاج المرتفعة التي يبرز تحت عبئها الصناعيون، واستكمال تنفيذ صناعة لشباب لبنان ٢٠١٠، الذي تبناه وزير الصناعة بيار الجميل، وأطلقه في أيلول من العام الماضي، والذي يشدد على أن الصناعة في لبنان ضرورة اقتصادية، وهي الأساس في تنمية الاقتصاد الوطني، وتلعب دوراً هاماً في تأمين فرص العمل».

وأكد عبود «إن الجمعية ستضع برنامجاً ينفذ على مراحل لتحقيق صناعة قوية تجابه التحديات في الأسواق المحلية وتفسح أمام دخول الصادرات الصناعية الى الأسواق الخارجية، مع فتح أسواق جديدة لها بتعزيز مركز الصادرات وتحويله الى مركز لإطلاق التوعية، كما أن الجمعية ستعمل جاهدة بالتنسيق مع القطاعات الإنتاجية والهيئات

عبود: جمعية الصناعيين ستضع برنامجاً يُنْفَذُ على مراحل لدعم القطاع

أكد رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين السيد فادي عبود على استمرار الجمعية في العمل الدؤوب لدعم القطاع الصناعي وملاحقة المطالب المحقّة مع كافة المسؤولين.

وقال عبود إن العام ٢٠٠٦ سنجعله عام استكمال التحرك توصلأ الى تحقيق مطالب الصناعيين، وخصوصاً أكلاف الانتاج المرتفعة التي يزرع تحت عبئها الصناعيون، وأيضاً استكمال تنفيذ صناعة لشباب لبنان ٢٠١٠، الذي تبناه وزير الصناعة بيار الجميل وأطلقه في أيلول من العام الماضي، والذي يشدد على أن الصناعة في لبنان ضرورة اقتصادية وهي الأساس في تنمية الاقتصاد الوطني وتلعب دوراً هاماً في تأمين فرص العمل.

وأكد عبود أن الجمعية ستضع برنامجاً يُنفَذُ على مراحل لتحقيق صناعة قوية تجابه التحديات في الأسواق الحالية وتفسح في المجال أمام دخول الصادرات الصناعية الى الأسواق الخارجية مع فتح أسواق جديدة لها عبر تعزيز مركز الصادرات وتحويله الى مركز لإطلاق النوعية كما أن الجمعية ستعمل جاهدة وبالتنسيق مع كافة القطاعات الإنتاجية والهيئات الاقتصادية الى معالجة القضايا الاقتصادية المطروحة.

وهي في المناسبة تتقدّم من رئيس وأعضاء غرفة بيروت بالتهنئة لتسلمهم مهامهم الجديدة متمنية لهم التوفيق والنجاح وأن يستمر التنسيق مع الجمعية لما فيه خدمة مصالح الاقتصاد الوطني ككل والقطاع الصناعي بشكل خاص.

كما أن الجمعية تدعو في هذا العام الى وقف التجاذبات السياسية لخلق مناخات مستقرة تكون حافزاً لنشاط وعمل القطاعات ولتكون دافعا قويا لجلب الاستثمارات الخارجية لتوظيفها في المشاريع الإنتاجية وفي مشاريع القطاع الصناعي اللبناني.

وختم عبود: ويهم جمعية الصناعيين أن تؤكد وقوفها ودعمها الكلي لكافة الخطوات التي يقوم بها الرئيس السنيورة وفريق عمله من أجل المحافظة على استقرار الأوضاع ودفع المسيرة الاقتصادية والإنمائية في البلاد الى الأمام.

عبود اكد استمرار التحرك لتحقيق خفض اكاليف الانتاج المرتفعة

أكد رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي عبود على استمرار الجمعية في العمل الدؤوب لدعم القطاع الصناعي وملاحقة المطالب مع جميع المسؤولين. وقال عبود ان العام ٢٠٠٦ سنجعله عام استكمال التحرك توصلنا الى تحقيق مطالب الصناعيين، وخصوصا اكاليف الانتاج المرتفعة التي يبرز تحت عبئها الصناعيون، وايضا استكمال تنفيذ صناعة لشباب لبنان (٢٠١٠)، الذي تبناه وزير الصناعة بيار الجميل واطلقه في ايلول من العام الماضي، والذي يشدد على ان الصناعة في لبنان ضرورة اقتصادية وهي الاساس في تنمية الاقتصاد الوطني وتلعب دورا هاما في تأمين فرص العمل. وأكد عبود ان الجمعية ستضع برنامجا ينفذ على مراحل لتحقيق صناعة قوية تجابه التحديات في الاسواق الحالية وتفسح في المجال امام دخول الصادرات الصناعية الى الاسواق الخارجية مع فتح اسواق جديدة لها عن تعزيز مركز الصادرات، وتحويله الى مركز لاطلاق النوعية، كما ان الجمعية ستعمل جاهدة وبالتنسيق مع كافة القطاعات الانتاجية والهيئات الاقتصادية الى معالجة القضايا الاقتصادية المطروحة وهي بالمناسبة تتقدم من رئيس واعضاء غرفة بيروت بالتهنئة لتسلمهم مهامهم الجديدة متمنية لهم التوفيق والنجاح. وان يستمر التنسيق مع الجمعية لما فيه خدمة ومصالح الاقتصاد الوطني ككل والقطاع الصناعي بشكل خاص. كما ان الجمعية تدعو في هذا العام الى وقف التجاذبات السياسية لخلق مناخات مستقرة تكون حافزا لنشاط وعمل القطاعات ولتكون دافعا قويا لجلب الاستثمارات الخارجية لتوظيفها في المشاريع الانتاجية وفي مشاريع القطاع الصناعي اللبناني. وختم عبود: يهم جمعية الصناعيين ان تؤكد وقوفها ودعمها الكلي لكافة الخطوات التي يقوم بها الرئيس السنيورة وفريق عمله من الوزراء والمختصين من اجل المحافظة على استقرار الاوضاع ودفع المسيرة الاقتصادية والانمائية في البلاد الى الامام.

جمعية الصناعيين تدعم السنيورة؛ وقف السجلات يجلب الاستثمارات

النوعية كما ان الجمعية ستعمل جاهدة وبالتنسيق مع القطاعات الانتاجية والهيئات الاقتصادية على معالجة القضايا الاقتصادية المطروحة وهي بالمناسبة تتقدم من رئيس واعضاء غرفة بيروت بالتهنئة لتسلمهم مهامهم الجديدة متمنية لهم التوفيق والنجاح وان يستمر التنسيق مع الجمعية لما فيه خدمة وصالح الاقتصاد الوطني ككل والقطاع الصناعي بشكل خاص. كما ان الجمعية تدعو في هذا العام الى وقف التجاذبات السياسية لخلق مناخات مستقرة تكون حافزا لنشاط وعمل القطاعات ولتكون دافعا قويا لجلب الاستثمارات الخارجية لتوظيفها في المشاريع الانتاجية وفي مشاريع القطاع الصناعي اللبناني.

واكد عبود دعم جمعية الصناعيين لكل الخطوات التي يقوم بها الرئيس السنيورة وفريق عمله من الوزراء والمختصين من اجل المحافظة على استقرار الاوضاع ودفع المسيرة الاقتصادية والانمائية في البلاد الى الامام.

أكد رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي عبود استمرار الجمعية في العمل الدؤوب لدعم القطاع الصناعي وملاحقة المطالب المحقة مع المسؤولين كافة. وقال ان العام ٢٠٠٦ سنجعله عام استكمال التحرك توصلا الى تحقيق مطالب الصناعيين وخصوصا اكلاف الانتاج المرتفعة التي يزرع تحت عبئها الصناعيون، وايضا استكمال تنفيذ صناعة لشباب لبنان ٢٠١٠ الذي تبناه وزير الصناعة بيار الجميل واطلقه في ايلول الماضي، والذي يشدد على ان الصناعة في لبنان ضرورة اقتصادية وهي الاساس في تنمية الاقتصاد الوطني وتلعب دورا مهما في تأمين فرص العمل. واكد عبود ان الجمعية ستضع برنامجا ينفذ على مراحل لتحقيق صناعة قوية تجابه التحديات في الاسواق المالية وتضخ في المجال امام دخول الصادرات الصناعية الى الاسواق الخارجية مع فتح اسواق جديدة لها عبر تعزيز مركز الصادرات وتحويله الى مركز لاطلاق

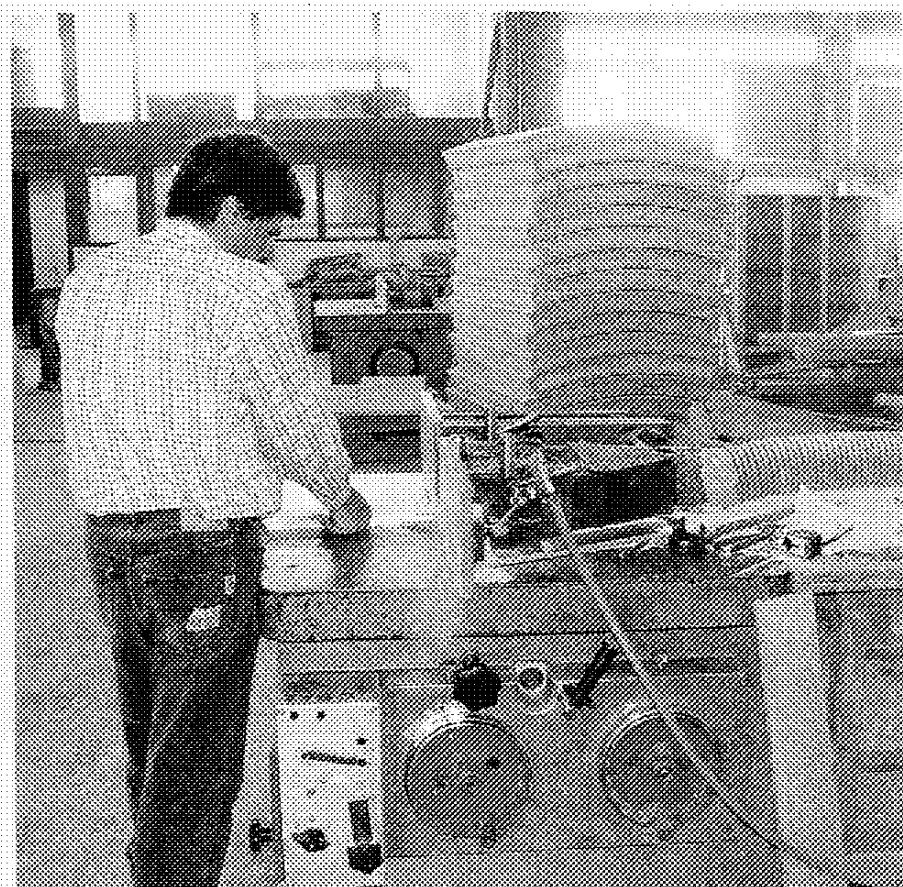
عبود: سنستكمل العام ٢٠٠٦ التحرك لتحقيق صناعة قوية تجابه التحديات

ومصالح الاقتصاد الوطني ككل. كما أن الجمعية تدعو إلى وقف التجاذبات السياسية لخلق مناخات مستقرة تكون حافزاً لنشاط وعمل القطاعات الإنتاجية ولتسكون دافعاً قوياً لجذب الاستثمارات الخارجية لتوظيفها في المشاريع الإنتاجية ومشاريع القطاع الصناعي اللبناني.

وختم عبود بتأكيد وقوف الجمعية ودعمها كافة الخطوات التي يقوم بها الرئيس السنيورة وفريق عمله من الوزراء للحفاظ على الاستقرار ودفع المسيرة الاقتصادية والإنمائية إلى الأمام.

كما أكد عبود على أن الجمعية ستضع برنامجاً ينفذ على مراحل لتحقيق صناعة قوية تجابه التحديات في الأسواق وتفسح في المجال أمام دخول الصادرات الصناعية إلى الأسواق الخارجية مع فتح أسواق جديدة لها، وأن الجمعية ستعمل بالتنسيق مع كافة القطاعات الإنتاجية والهيئات الاقتصادية على معالجة القضايا الاقتصادية المطروحة، وهي في المناسبة تهنيئاً لرئيس وأعضاء غرفة بيروت بتسلمهم مهامهم الجديدة متمنية لهم النجاح، ومتمنية أن يستمر التنسيق لما فيه خدمة

أكد رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي عبود استمرار الجمعية في العمل لدعم القطاع الصناعي وملاحقة المطالب المحقة مع المسؤولين كافة. وقال: سنجعل العام ٢٠٠٦ عام استكمال التحرك توصلنا إلى تحقيق مطالب الصناعيين، خصوصاً أكلاف الإنتاج المرتفعة واستكمال تنفيذ صناعة لشباب لبنان ٢٠١٠، الذي تبناه وزير الصناعة بيار الجميل وأطلقه في أيلول الماضي، والذي يشدد على أن الصناعة في لبنان ضرورة اقتصادية، وهي الأساس في تنمية الاقتصاد الوطني.



ELCIM will help SMEs to improve quality

TRAINING SESSIONS

A team of 14 Lebanese and European experts will be ready to provide SMEs with financial and technical assistance. ELCIM offers SMEs a wide range of free and co-financed services in order to help manufacturers enhance quality, management and market knowledge. "This is achieved through in-house

SERVICES TO SMEs

ACTION CATEGORIES

- Strategic Business Assessment.
- Improvement in Production.
- Quality Management and Quality Assurance.
- Marketing support.
- Reorganization of companies.
- Supporting Export Activities.
- Joint Venture Activities.
- Training.
- Seminars/Workshops.
- Upgrade of Financial Statement.
- Feasibility Study.
- Facilitate Access to Financing Sources.
- Others.

training and specialized training for groups and companies," said Haber. By organizing these sessions, ELCIM will be able to help manufacturers to expand domestic sales by improving their marketing skills and this will certainly lead to more profits for the SME in question. ELCIM will also assist manufacturers in elaborating financial feasibility studies through seminars and workshops. This will help manufacturers to gain access to medium and long-term loans. "Employees at ELCIM have already started working on this and in the past three months they have made contact with as many as 60 companies," said Renault. "A total of 530 enterprises will be helped by ELCIM," said Haber. 170 enterprises will benefit from technical assistance and 360 enterprises from financial assistance. ELCIM is co-financed by the European Commission through the Integrated SME Support Program (ISSP), with a budget of 17 million euro. ELCIM's share of the ISSP budget is nearly 6 million euro.

WHO IS ELIGIBLE TO APPLY?

The application forms are to be submitted to The Industrial Research Institute (IRI) and the Chamber of Commerce and Industry. ELCIM is located at the IRI which has been operating for 50 years. The institute offers a wide range of consultancy services, laboratory analyses and environmental services. Any privately owned industrial SME, with a minimum of five registered employees is eligible to apply for financial and technical assistance. The enterprise should have been operating for at least two years and be a member of the Chamber of Commerce. A valid financial statement covering the last 3 years of operation is also essential. Applications will be examined and evaluated by ELCIM. Once compliance is verified a business diagnosis will take place. The diagnosis will identify the company's needs. Haber expects 600 applications to be submitted. The total amount for requested services per company must not exceed 30,000 euro on average.

A PERMANENT CENTER

"In 2007 when the European source of funding is spent, ELCIM will become a permanent center providing continuing assistance and business advice to SMEs," said Haber. The center should then provide its own financial resources." In the coming month ELCIM's future plan is to be discussed," said Haber. ELCIM was initiated in 2001 by the government in order to improve SME manufacturing enterprises. Due to the encouraging results of the first phase 2001-2004 a second phase which is now underway offers an opportunity to manufacturers, on two different levels, mainly export and production. For those in the industry, ELCIM offers a ray of hope, in the way of continuing support to address challenges facing the industrial sector.

Reported by Dona Challita

ON OUR WEBSITE

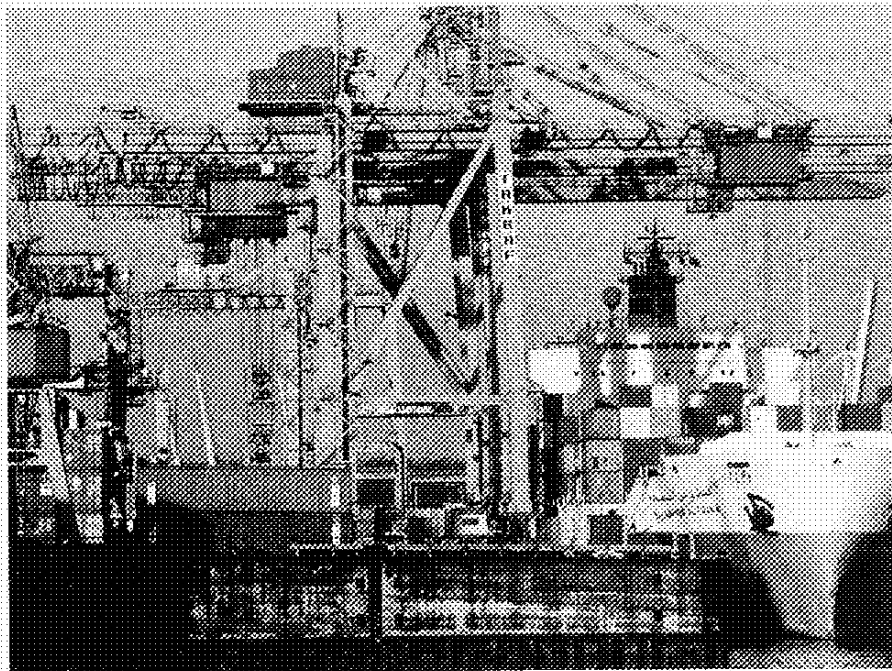
More information is available by typing the numbers below into the reference finder on our home page

● **L0105-62** What is ELCIM?

● **L0106-63** Contact information

► www.opportunities.com.lb

ELCIM encourages SMEs to focus on exports



ELCIM aims to enhance export opportunities

In its first phase ELCIM helped 600 enterprises from various industrial sectors. In its second phase ELCIM aims to help small and medium size enterprises (SMEs) improve the quality of the product manufactured and increase exports by offering technical and financial support. "ELCIM has currently become an institution not just a project," according to the head of the EU commission delegation, Patrick Renault. After the signing of an agreement between the Lebanese Ministries of Finance and Industry and the European Union in July 2005, the Euro-Lebanese Centre for Industrial Modernization (ELCIM) was launched officially last month by the Industrial Research Institute (IRI).

ENHANCING EXPORTS

By helping enterprises improve the quality of production to meet international standards, ELCIM aims to

enhance export opportunities available to manufacturers. "The growth of export will be achieved by helping manufacturers to participate in international fairs, establishing contacts abroad and developing long lasting relationships with European countries," said *Raja Haber*, managing director at ELCIM.

Manufacturers wishing to apply for ISO and HACCP certification can receive assistance from ELCIM. Such certification will facilitate access to overseas markets, mainly in Europe and the Arab world. In its first phase, "ELCIM offered exhibition stands to help manufacturers to participate in fairs held in Germany, France and Switzerland," said Haber. Due to the high cost of production

compared to other countries where labor and raw materials are cheaper, it is difficult for local manufacturers to compete. "ELCIM plans to remedy this by enhancing export opportunities," said *George Khoury*, managing director by interim of the Ministry of Industry. "We need ELCIM to help us face competition in the overseas markets, by working with the government to protect SMEs by taking steps such as reducing taxes," said *Michel Mohbat*, shareholder in a casual wear factory. Mohbat said that ELCIM can play a role in promoting locally manufactured goods abroad with a view to encouraging investment in Lebanon.

ACCESS TO LOANS

ELCIM does not allocate a specific budget for financial support but helps manufacturers to have access to loans from Lebanese commercial banks, the European Investment Bank and Kafalat guarantee facilities leading to improved financial reporting of enterprises. "One of the main aims of ELCIM is to improve confidence among industrialists and bankers," said Renault. "Currently, the problem faced by the private sector is the decrease in financial banking resources provided to this sector. This problem has become worse in the past five years," said

Renault. In 2000, the banks employed 33 percent of their resources in the private sector. The rate went down to 24 percent in 2004. In its first phase, 66 enterprises obtained loans totaling \$42 million. Mohbat benefited from ELCIM's

Any privately owned industrial SME is eligible to apply

first phase, by getting a financial loan from the European Investment Bank to buy new machinery and new technological appliances.